

متحدون لرفعة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

3-4 ديسمبر 2026، جنيف



تعزيز قدرة الحركة على التأهب الاستراتيجي والميداني لمواجهة المعلومات الضارة في السياقات الإنسانية

مشروع القرار

أكتوبر 2026

AR

CD/26/6DR
الأصل: بالإنكليزية
لاتخاذ قرار

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر
والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
والصليب الأحمر السويسري

مشروع القرار

تعزيز قدرة الحركة على التأهب الاستراتيجي والميداني لمواجهة المعلومات الضارة في السياقات الإنسانية

إن مجلس المندوبين،

إذ يذكّر بأن "المعلومات الضارة" مصطلح جامع يشير إلى أية حالة قد يفضي فيها انتشار المعلومات، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، إلى إحداث ضرر، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والمعلومات المغرضة وخطاب الكراهية،

وإذ يعيد التأكيد على أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة والعالمية تشكل أساس كل عمل تقوم به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، ويسلم بأن انتشار المعلومات الضارة يهدد بشكل مباشر قدرة الحركة على ضمان احترام هذه المبادئ والتعريف بها، وهو ما يؤدي إلى تآكل فهم الجمهور للعمل الإنساني القائم على المبادئ وثقته به، على النحو الذي عبّر عنه القرار 5 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2024 والمعنون "[دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه](#)"،

وإذ يقرّ بالدور الفريد للحركة وقدرتها على تنفيذ عمل إنساني قائم على المبادئ، وقدرتها المميزة على الوصول إلى أشد الناس تضرراً من جراء النزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأزمات أو حالات الطوارئ الأخرى، ويشدد على مساهمتها الحاسمة في تعزيز إنسانيتنا المشتركة،

وإذ يقرّ بأن انتشار المعلومات الضارة، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، يسفر عن استقطاب بيئة المعلومات، فيفضي إلى عواقب إنسانية خطيرة تنجم عن توليد الانقسامات وتأجيج التوترات وإشاعة الضرر المجتمعي والتشجيع على العنف وتقويض الثقة داخل المجتمعات المحلية وفي ما بينها،

وإذ يعرب عن هواجسه من تأثير انتشار المعلومات الضارة على الحركة وعلى صورتها وقبولها، وعلى موظفيها ومتطوعيها بفعل تقويض سلامتهم وعرقلة الوصول إلى الخدمات الإنسانية، ومن أن انتشار المعلومات الضارة يلحق الضرر بالأفراد والمجتمعات المحلية، ولا سيما أولئك المتأثرين بالنزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأزمات أو حالات الطوارئ الأخرى، من خلال إضعاف اللّحمة المجتمعية والثقة وآليات التكيف خلال الأزمات،

وإذ يقرّ بأن وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات المراسلة، والخوارزميات التي تكثّف انتشار المحتوى، والذكاء الاصطناعي التوليدي قد حوّلت جذرياً نطاق المعلومات الضارة ومدى وسرعة انتشارها، ويسلم بأن هذه المنصات والأدوات أصبحت عنصراً أساسياً في تشكيل الرأي العام وثقة الجمهور، والتأثير في معتقدات الناس وسلوكياتهم،

وإذ يشدّد على أن انتشار المعلومات الضارة يمكن أن يعطل عمل الحركة الإنساني الأساسي، فيثقل كاهل قدراتها، ويضغط على الموارد الحيوية، ولا سيما إذا كانت الحركة تفتقر إلى الأدوات والقدرات وإجراءات التأهب اللازمة، ويُقرّ بأن ذلك التعطيل قد يحدّ بشكل كبير من القدرات الميدانية، ويعود بعواقب خطيرة على الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأزمات أو حالات الطوارئ الأخرى،

وإذ يقرّ بأن المعلومات الضارة التي تؤثر على أي مكوّن من مكونات الحركة تعرّض نزاهة الحركة برمتها وسمعتها ومصداقيتها للخطر، إذ هي تقوّض ثقة الجمهور بالطبيعة الإنسانية لأنشطتها ومبادئها الأساسية، ويشدّد كذلك على أن أثرها يهدد استمرار العمليات، ودعم الجمهور، وقدرات جمع الأموال،

وإن يَدَّكر بأن استجابة الحركة لانتشار المعلومات الضارة لا تتمثل في مراقبة الخطاب أو التمييز أو فرض الرقابة أو بثّ الخوف من التعبير داخل المجتمعات المحلية؛ إذ يجب أن تتسق أي استجابة تنفذها الحركة مع الحقوق الأساسية والمبادئ الأساسية، ويؤكد مجدداً أن عملياتها تقوم على المحافظة على المجال اللازم للعمل الإنساني القائم على المبادئ، ومنع الضرر، وصون الكرامة، وتوفير معلومات بشأن العمل الإنساني تكون موثوقة ومؤتمنة،

وإن يسلّم بأن المعلومات الضارة تتجلى بطرق مختلفة في سياقات مختلفة، كالنزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأزمات أو حالات الطوارئ الأخرى، وأنها قد تشجع الكراهية والتمييز، ولا سيما بحق المجموعات المهمشة والمستضعفة، ويشدد على ضرورة تكيف الاستجابات مع الأطر القانونية المنطقية والقوائم المحلية، بما في ذلك المعايير الاجتماعية، والبيئة السياسية، والساحات الإعلامية (الإعلام التقليدي أو الرقمي أو وسائل التواصل الاجتماعي)، ومستويات ثقة المجتمعات المحلية، والديناميات الخاصة للنزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأزمات أو حالات الطوارئ الأخرى،

وإن ينوّه بالجهود التي تبذلها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) حالياً بمؤازرة المجتمعات المحلية لمعالجة أثر المعلومات الضارة، بما في ذلك تحليل المخاطر الذي يتولاه المتطوعون، ورصد مصادر المعلومات والمنصات ذات الصلة سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، وتعقب الشائعات، وجهود بناء الثقة والاستجابات المحلية، ويقرّ بأن هذه الجهود تبني على أطر ونهج قائمة، مثل تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها، وإطار الوصول الآمن، ونهج التأهب من أجل الاستجابة الفعالة، ونهج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وآليات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، ونهج الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، وآليات حماية المتطوعين، وأنه يجب أن تبقى هذه الأطر والنهج الأساس الذي تقوم عليه أي استجابة على نطاق الحركة لمواجهة المعلومات الضارة،

وإن ينوّه أيضاً بالدور الأساسي الذي يضطلع به الموظفون والمتطوعون باعتبارهم وسطاء قائمين على تعزيز الثقة يمثلون الحركة أثناء عملهم بالقرب من المجتمعات المحلية في جميع الأوقات، ويؤكد مجدداً أن دورهم رئيسي في سدّ الفجوات بين الرسائل المؤسسية والواقع الذي تعيشه المجتمعات المحلية، وأن موقعهم الفريد في مجتمعاتهم المحلية يعزز قيمتهم ويعرضهم في الوقت عينه أكثر من غيرهم للآثار الناجمة عن المعلومات الضارة،

وإن يقرّ بأن الجمعيات الوطنية تواجه تحديات جمة؛ سواء تحديات اجتماعية سياسية أو تحديات تتعلق بالتصورات، أثناء عملها في ساحات المعلومات الحالية المعقدة وشديدة الاستقطاب، وأنها تؤدي بالتالي دوراً حاسماً في صياغة نهج محلية ومراعية للثقافة وقائمة على المجتمعات وتنفيذها من أجل معالجة مسألة المعلومات الضارة، مسترشدة بالتنسيق العالمي على مستوى الحركة وملزمة بالمبادئ الأساسية والأطر القانونية الوطنية والقانون الدولي،

وإن ينوّه بالدور المحوري الذي تؤديه منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة التي أنشئت في عام 2026 والتي يستضيفها الصليب الأحمر السويسري، في قيادة جهود التنسيق، وتنمية القدرات وتقاسم الخبرات والموارد والأدوات لمواجهة أثر المعلومات الضارة على العمل الإنساني، ويَدَّكر بأن منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة مُصممة في شكل مسارات عمل مخصصة لإدارة الأزمات، وتنمية القدرات، والاتساق بين المواضيع والتفاعل الخارجي،

وإن يعترف بالدور المهم الذي تؤديه الجهات الفاعلة من خارج الحركة، مثل الدول، وشركات التكنولوجيا، ووسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، ووكالات رصد المعلومات وتحديد مصادرها، ومنظمات التحقيق الإعلامي والتطوير الإعلامي، والمجموعات المحلية، والمجامع الفكرية، ومنظمات صوغ السياسات، والمؤسسات الجامعية، ومنظمات تقصي الحقائق، في التأثير على نطاق المعلومات الضارة ومدى سرعة انتشارها، والحد منها، ويشدد أيضاً على الحاجة إلى تعزيز الحوار الإنساني ومناصرة العمل الإنساني وغيرهما من أشكال التفاعل الخارجي مع تلك الجهات، عملاً بالقرار 2 الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمعنون "حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة"،

1- يدعو إلى اتباع نهج متعدد الاختصاصات لمواجهة المعلومات الضارة، ويقرّ بأن المعلومات الضارة لا تشكل تحدياً يقتصر على مجال التواصل الإعلامي فحسب، بل تقتضي مشاركة نشطة من جميع مكونات الحركة، بما فيها قياداتها، وأقسام العمليات، والموارد البشرية، والدبلوماسية الإنسانية ومناصرة العمل الإنساني، والتفاعل مع المجتمعات المحلية، وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الأفرقة، وفقاً للموارد والقدرات المتاحة؛

2- يدعو إلى مواجهة المعلومات الضارة من خلال الأطر والنهج القائمة، مثل تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها، وإطار الوصول الآمن، ونهج التأهب من أجل الاستجابة الفعالة، ونهج الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، ونهج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وآليات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وغيرها من الآليات الوقائية مثل ممارسات الإصغاء إلى المجتمعات المحلية، والتعامل مع الشائعات من أجل تنفيذ استجابة شاملة في جميع عمليات الحركة؛

3- يشدد على الدور الريادي الذي تؤديه الجمعيات الوطنية في بناء القدرات المؤسسية وأهمية تشارك الجمعيات الوطنية في تبني المساعي الرامية إلى مواجهة المعلومات الضارة، ويشدد أيضاً على ضرورة تعزيز اتباع نهج مجتمعية تحترم السياقات الثقافية وتمثل للوائح الوطنية وتنشر المبادئ الأساسية وتضمن احترامها وتبدي الالتزام بها؛

4- يشجع مكونات الحركة على تخصيص الموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية لتعزيز قدرات التأهب والاستجابة المتعلقة برصد انتشار المعلومات الضارة ومعالجته، وفقاً للموارد والقدرات المتاحة؛

5- يدعو مكونات الحركة إلى إبقاء المجتمعات المحلية في صميم مسار تصميم جميع التدابير الرامية إلى رصد انتشار المعلومات الضارة ومعالجته، من خلال إدراج تدابير بناء الثقة والتفاعل مع المجتمعات المحلية في التواصل الإعلامي لأغراض إنسانية والعمل الإنساني، مع مراعاة أن تأثر الأشخاص والمجموعات المختلفة يختلف بحسب عوامل التنوع؛

6- يدعو أيضاً مكونات الحركة إلى إعداد تدابير لدعم الموظفين والمتطوعين وتنمية قدرتهم على الصمود وإمكانية أدائهم دور وسطاء بناء الثقة وطلّاع المستجيبين لمواجهة المعلومات الضارة، بما في ذلك من خلال إعداد إرشادات توجيهية وغيرها من الموارد عن أداء دور الوسيط في بناء الثقة لفائدة الموظفين والمتطوعين؛

7- يدعو أيضاً مكونات الحركة إلى الاستناد إلى الآليات القائمة لدعم سلامة الموظفين والمتطوعين وحسن حالهم، بما فيها الأطر المتعلقة بواجب العناية، وآليات التأمين الخاص بالمتطوعين وحمايتهم، والموارد المرتبطة بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (بما في ذلك من خلال المركز الخاص بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي)، وسياسات الوقاية من الضرر، ومسارات الإحالة، والإرشادات التوجيهية بشأن الأمن وإدارة المخاطر الميدانية؛

8- يدعو أيضاً مكونات الحركة إلى تعزيز الوعي بالمعلومات الضارة وفهمها عبر تدعيم قدرتها على تقييم المعلومات تقييماً ناقداً، وتحديد المصادر الموثوقة، واتخاذ قرارات مستنيرة، ويدعو إلى إعداد وتنفيذ برامج تدريب وتمارين للتأهب للأزمات والتخطيط للطوارئ تكون مصممة خصيصاً لفئات مختلفة من الجمهور، بما في ذلك المسؤولون والموظفون والمتطوعون، وتشمل التدقيق في مجالي الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، ووعي المخاطر الرقمية، ومهارات التفكير الناقد، والقدرة على رصد المعلومات الضارة وتقييمها ومواجهتها؛

9- يدعو أيضاً مكونات الحركة إلى تعزيز قدرات الإنذار المبكر، وعمليات الاستجابة، وآليات تشارك المعلومات، بما في ذلك من خلال إعداد أدوات الرصد وتقييم الثقة ذات الصلة (مثل مؤشر الثقة المجتمعية) وغيرها من الآليات ذات الصلة وتكييفها وتبادلها، مع ضمان احترام التزامات كل منها بشأن حماية البيانات الشخصية؛

10- يدعو أيضاً مكونات الحركة إلى تعزيز الشراكات مع المؤسسات الجامعية والمنظمات البحثية لزيادة فهم المعلومات الضارة، بما في ذلك دينامياتها وطرق انتشارها واستراتيجيات الحد من أثرها، ويدعو إلى الاستفادة من آليات من قبيل اتحاد أبحاث الصليب الأحمر والهلال الأحمر لضمان وجود أعمال بحثية متجانسة وقائمة على الأدلة والتعاون تتناول هذه المسألة داخل الحركة؛

11- يدعو أيضاً مكونات الحركة إلى استحداث نهج ابتكارية وقائمة على الأدلة تستند إلى الخبرة والأبحاث والمساهمات القائمة في الحركة وعلى مستوى القطاع، بما في ذلك ما صدر عن المراكز التابعة للحركة، ومنها [التقرير عن الكوارث في العالم](#) لعام 2026 الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والإطار الذي وضعته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2025 وعنوانه [مواجهة المعلومات الضارة](#)

في سياقات النزاع، إضافة إلى عدة دراسات ومبادرات نفذتها الجمعيات الوطنية، وغيرها من الأطر والقرارات بما في ذلك القرار 4 لمجلس المندوبين لعام 2026 المعنون "التزام المبادئ والمساءلة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال العمل الإنساني"، الذي يروج لاستخدام التكنولوجيا على نحو مسؤول وشفاف وخاضع للمساءلة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي؛

12- يدعو أيضاً مكونات الحركة إلى التفاعل مع منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة لتكفل أنها قادرة على الاضطلاع بدورها وتحقيق هدفها المتمثل في دعم قدرة الحركة الجماعية على مواجهة أثر المعلومات الضارة، لا سيما عبر تعميق فهم الحركة ووعيها بالمعلومات الضارة، وإعداد برامج لبناء القدرات وتمارين للتخطيط للطوارئ وتنفيذها، ودعم جهود تعزيز قدرات الإنذار المبكر، ودعم إعداد أدوات رصد المعلومات الضارة وتحديد مصادرها وتقييم الثقة وتشارك تلك الأدوات، وتعزيز التعاون مع الجهات المعنية، وتيسير تشارك المعلومات والخبرات على نطاق الحركة؛

13- يُشدد على دور منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة في توفير منصات لمكونات الحركة للانخراط في عمليات منظمة لتشارك المعلومات والتعلم المتبادل من خلال مبادرات مشتركة وإقليمية، وتبادل الخبرات بين الأقران في مجال الممارسات الميدانية والدروس المستخلصة، وشبكات الممارسين داخل الحركة، من أجل دعم استجابات مواتية التوقيت ومراعية للسياق؛

14- يوصي بأن تستطلع مكونات الحركة إمكانية إعداد إطار مشترك يضع مبادئ والتزامات وسبلاً مشتركة تستعين بها الحركة لمواجهة المعلومات الضارة؛

15- يدعو مكونات الحركة إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة المعلومات الضارة وأثرها على العمل الإنساني لتكون بنداً على جدول أعمال مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي الخامس والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر اللذين سيعقدان في عام 2028، وتعزيز التفاعل، من خلال تعزيز الدبلوماسية الإنسانية، مع الدول، وشركات التكنولوجيا، ووسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، ووكالات رصد المعلومات وتحديد مصادرها، ومنظمات التثقيف الإعلامي والتطوير الإعلامي، والمجموعات المحلية، والمجامع الفكرية، ومنظمات صوغ السياسات، والمؤسسات الجامعية، ومنظمات تقصي الحقائق بشأن الحد من أثر المعلومات الضارة، لضمان العمل على مواجهتها كأولوية إنسانية حاسمة الأهمية.